جمهورية مصر العربية
وزارة الأوقاف
المجلس الأعلى للشئون الإسلامية
لجنة إحياء التراث الإسلامي

إعلام الساجد بأحكام المساجد

تصنيف
محمد بن عبد الله الزركشي
٧٤٥ - ٧٩٤

تحقيق
فضيلة الشيخ أبو الوفا مصطفى المراغي

الطبعة الخامسة

القاهرة
١٤٢٠ هـ - ١٩٩٩م

تصدير

بقلم : الاستاذ محمد أبو الفضل ابراهيم

رئيس لجنة إحياء التراث الاسلامى

كانت المساجد على مر العصور منارة العلم ومثابة العلماء ؛ فى ساحاتها انعقدتْ حلقات الدروس وأقيمت المناظرات ، وتشقّقت المذاهب والآراءُ ؛ فكان لذلك اثره البعيد فى تقدم العلوم والآداب والفنون وعلى منابرها وقف الخلفاءُ واللُّسن الصاقع من الخطباء ، وأُثِر عنهم القول البليغ ، والنُّصح الرَّشيد ؛ ما تناقله الرواة ، وأودع بطون الكتب والأسفار .

وكانت المساجد أيضا — لما أُلحِق بها من مدارس ومعاهد . وما أُنشئ فيها من السّبل وخزائن الكتب ، وما ، وقف عليها من أحباس ، وما انعقد فى جنباتها من مجالس القضاء ؛ وما افتنّ به بُناتُها من رائع العمارة والزخرفةِ والتجميل — تحمل أكرم المعانى نحو رسالة الخير والحقّ والجمال .

ثم هى قبل ذلك من أشرف البقاع عند المسلمين . وأقربها إلى نُفوسهم . وأَرْوَحها على قلوبهم ؛ يُهرَعون إليها خمس مرات فى اليوم ؛ يؤدّون الشَّعائر ، ويُقيمون الصَّلوات ، ويخرجون منها أصفى ما يكونون أفئدة وعقولاً .

لهذه المزايا السامية ، والخصائص الجليلة ، استحقت من العلماء والباحثين أن يولُوها النَّصيب الأَوفى من الدراسة والبحث ، وأن يَخُصّوها بالتأليف والتصنيف .

وإذا كان من رسالة وزارة الأَوقاف إنشاء المساجد وعمارتها وصيانتها والقيام عليها ؛ وكان من مهمة المجلس الأعلى للشئون الاسلامية بعث التراث الاسلامي ونشره على أكمل ما يكون من حسن الاختيار وإتقان الاداء وجمال الإخراج ؛ فإن العناية بنشر ما أُلف فى المساجد لممّا يساير هذه الأَغراض الكريمة .

وكتاب « إعلام الساجد بأَحكام المساجد » لعالم عصره محمد بن بهادر المعروف ببدْر الدّين الزركشي ؛ أحد فقهاء الشافعيّة وأعيانهم ، من أنفس الكتب التى صُنِّفت فى هذا الشأن ؛ أودعه

خُلاصة الأحكام المتعلِّقة بالمساجد والصلاة فيها ، والمعارف المتصلة بها ؛ وما يلزم لها من صِيانة ونظافة وتنسيق ، وما تستوجبه من آداب ورعاية وتكريم ؛ واختصّ المساجد الثلاثة :

المسجد الأقصى بالقدس ، والمسجد الحرام بمكة ، والمسجد النبوىّ بالمدينة ، بالإفاضة فى الحديث عنها ، وذكر فضائلها ومزاياها ، إذْ كانت الرّحال دائما تشدّ إليها ، والقلوب أبدًا تحن إليها ، وتهفو لزيارتها والصلاة فيها ؛ ثم استطرد إلى ذكر كثير من المعارف التاريخية والدينية ، ما شاء له علمه ووفرة محصوله ؛ فطبّق المفصِل ، وأوْفى على الغاية .

وقد عهدت لجنة إحياء التراث الإسلامى إلى الأستاذ أبو الوفا المراغى تحقيق هذا الكتاب على النسخ الخطّية التى أقرتها ، وتيسّر لهُ الرجوع إليها . والأُستاذ أبو الوفا المراغى أحد علماء الأزهر الاثْبات ، تولى التدريس فى كلياته زمانا ، وله فى طلابه الأثر الطيّب المحمود ، ثم أُسند إليه إدارة المكتبة الأزهرية ؛ فكان له فضل تنظيمها ووضع فهارسها وتيسير الانتفاع بها . وله بجانب ذلك كثير من الآثار العلمية ، كتاريخ عبد الله بن المبارك وتاريخ الشيخ المراغى . ونشأة علوم البلاغة وتطورها والمعجم الأصغر فى تاريخ علماء الأزهر ، وشرح كتاب البعث لأبى داود السّجستانىّ وغير ذلك من الكتب والمقالات ؛ وبهذه الكفاية العلمية ، والتجارب الوافرة ، قام بتحقيق الكتاب الذى تقدمه لجنة إحياء التراث الإسلامى ليأخذ مكانه بين عيون الكتب العربية ونفائسها .

واللجنة ترجو – بما صحّت به نيّة رجالها على بعث هذا التراث ؛ وتقريب الفاظه ومعانيه ، وتوضيح أغراضه ومراميه – أن تشارك فى بناء النهضة العلمية الحديثة ؛ وأن تسير قدما مع الركب السائر لتحرير الوطن العربى ، ونشر مفاخره وأمجاده ، فى رعاية البطل المظفَّر الموفَّق الرئيس : جمال عبد الناصر .

ومن الله العون والهداية والتوفيق .

بسم الله الرحمن الرحيم

التعريف بكتاب

إعلام الساجد بأحكام المساجد

إعلام الساجد بأحكام المساجد كتاب جمع فيه مؤلفه الزركشى ما تفرق فى الأبواب والكتب من الأحكام المختصة بالمساجد ، واستقصى فى ذلك ، حتى تكاد تجزم بأنه لم يفلت منه حكم من أحكامها ، ولا ترى صاحبه مغاليا إذ يقول : « لم ينسج له على منوال ، ولم تسمح له قريحة بمثال » .

وهو ـ فيما نعلم ـ أول كتاب صنف مستقلا فى أحكام المساجد ، فكان بما جمع منها أصلا لها ، ومرجعا فيها ، اقتبس منه من جاء بعده ممن صنف فى هذا الموضوع أو تحدث عن شىء منه ، فقد نقل عنه العلامة الشهاب فى شرحه : « نسيم الرياض على شفاء القاضى عياض » ونقل عنه العلامة محمد بن ظهيرة القرشى فى كتابه : « الجامع اللطيف فى فضل مكة وأهلها وبناء البيت الشريف » ، ونقل عنه المنهاجى السيوطى فى كتابه : « إتحاف الأخصّا ، بفضائل المسجد الأقصى » وهو مخطوط بالمكتبة الأزهرية[1] ، ونقل عنه الحطاب فى شرحه لمتن خليل . ونقل عنه الشيخ محمد بن

(١) وقيل ان مؤلفه : كمال الدين محمد بن محمد المقدسى المعروف بابن ابى شريف المتوفى سنة ٩٠٦

أبى بكر العلائى الحنبلى فى كتابه . «إتحاف السادة الأماجد ، بأحكام المساجد» ، وهو مخطوط بدار الكتب المصرية ، كما نقل عنه غيرهم .

والمؤلف شافعى المذهب ، فالأحكام التى ذكرها فى الكتاب أحكام على مذهب الإمام الشافعى رضى الله عنه ، وقد يتعرض أحيانا لبيان غيره من المذاهب ، ومستمده فى هذا كتب الحديث والفقه الشافعى ، وفى هذا المجال تتجلى كفايته الحديثية والفقهية الواسعة الأصيلة الدقيقة ، فقد استعان فى الكتاب بأكثر كتب الحديث كما استعان بالمراجع الفقهية المعتبرة عند أئمة المذهب الشافعى على اختلاف مناهجها ، وقد يضطر المؤلف منهج الكتاب إلى التعرض لبعض المسائل اللغوية والتاريخية فتجد له فى هذا الميدان باعا طويلا ودراية تامة ، وإذا هو على علم بدقائق التاريخ ونوادر اللغة على ما سنبينه فى منهجه فى التأليف .

ولما كانت المساجد متفاوتة المراتب والأحكام ، وكان منها المساجد العظام كالمسجد الحرام ، والمسجد النبوى ، ومسجد القدس بالشام[1] ، وكان منها مادون ذلك ، ولكل منها أحكام خاصة به ، رأى أن يفرد لكل من المساجد الثلاثة بابا خاصا وأن يفرد لسائر المساجد بابا رابعا ، ولما كان من المناسب قبل أن يبين أحكام المساجد أن يعرف المسجد لغة وشرعا لزمه أن يفرد ذلك ببحث فى مقدمة الكتاب عنون له بفاتحة — فجاء كتابه فى فاتحة وأربعة أبواب كما قال : «ورتبته على فاتحة وأربعة أبواب ، الباب الأول فيما يتعلق بالمسجد الحرام ، الباب الثانى فيما يتعلق بمسجد المدينة ، الباب الثالث فيما يتعلق بالمسجد الأقصى ، الباب الرابع فيما يتعلق بسائر المساجد .

(١) يعنى المسجد الاقصى

ولما كان للمساجد الثلاثة شهرتها التاريخية ، وكانت بعض أحكامها ترتبط بما وقع فيها من تعديل فى البناء وبما حولها من المشاعر كتعديل ابن الزبير فى بناء الكعبة وإدخال الحِجر فيها ، وارتباط الكعبة فى المشاعر بعرفة ومنى ومزدلفة وغيرها — ناسب أن يتعرض لهذه من نواحيها التاريخية والجغرافية ، فتحدث عن منى ومزدلفة وعرفة وجزيرة العرب ، وبين حدودها واستطرد إلى ذكر نبذ من فضائلها ، وكانت عدة مسائل الباب الأول أربعا وعشرين ومائة مسألة ، وعدة مسائل الباب الثانى أربعين مسألة ، وعدة مسائل الباب الثالث عشرين مسألة ، وعدة مسائل الباب الرابع سبعا وثلاثين ومائة مسألة ، سقط من أصول النسخ منها مسألتان فصارت خمساوثلاثين ومائة مسألة .

والكتاب على قيمته العلمية وتفرده فى موضوعه لم يحظ بعناية العلماء من قبل ، ولم ينشر بمصر ولا بغيرها من البلاد الإسلامية فيما نعلم ، ولعل ذلك لندرة نسخه وتعذر الحصول عليها . فلم يكن يعرف وجوده بمصر . ولولا أن المصادفة الطيبة قد ساقتنا إليه ودلتنا عليه حين ضمت مكتبة رواق الأحناف إلى المكتبة الأزهرية لظل مجهولا مغمورا ولحرمت المكتبة الإسلامية منه . وحين عثرنا عليه ، وعرفنا خطره فى موضوعه ، حرصنا عليه ونبهنا العلماء والناشرين له ، وكأنه كان على موعد أن يكون للجنة إحياء التراث الإسلامى بالمجلس الأعلى للشئون الإسلامية تتولاه فيما تولى من كتب التراث بالتحقيق والنشر ، فعاد إليها عود الغريب إلى أهله والأليف إلى إلفه .

التعريف بالزركشى

— ١ —

الزركشى إمام من أئمة الإسلام ، وعلم من أعلام الشافعية ، ومفخرة العلماء بالديار المصرية ، تشبع من الثقافة الإسلامية على اختلاف ألوانها فكان محدثا ، وأصوليا ، وفقيها ، ولغويا ، وأديبا . وانعكست أضواءُ ثقافته على مؤلفاته ، فكان منها فى الحديث وفى الأُصول ، وفى الفقه وفى الأدب ، إلا أنه برَّز فى بعض الفنون تبريزا واضحا ، وتجلى فى جميع مؤلفاته صفاء الذهن وعمق الفكرة ، ودقة التحقيق ، ووضوح الأُسلوب ، أولع بالعلم منذ صغره ، فطلبه فى مسقط رأسه بمصر ، ورحل إليه بحلب ودمشق ، وأخذ عن أعلام عصره هنا وهناك ، فتلمذ على الشيخين سراج الدين البلقينى والحافظ مغلطاى وغيرهم ، وفى حلب أخذ عن الإمام الأذرعى الفقه والأُصول ؛ وفى دمشق أخذ عن الحافظ ابن كثير الحديث ثم عاد إلى القاهرة « وقد جمع أشتات العلوم ، وأحاط بالأُصول والفروع ، وعرف الواضح والغامض ، ووعى الغريب والنادر ، واستقصى الشاذ والمقيس ، إلى ذكاءٍ وفطنة وثقافة وألمعية ، فأهّله كل ذلك للفتيا والتدريس والتوفر على الجمع والتصنيف واجتمع له من المؤلفات مالم يجتمع لغيره من أفذاذ الرجال » . ومما أعان الزركشى على استكمال شخصيته العلمية شغفه بالكتب وحبه للعزلة ، وفراغ باله من شواغل العيش ، واكتفاؤه بالقليل من القوت ، ذكر مترجموه : أنه كان لا يذهب إلى السوق إلا لشراء الكتب ، ولا يزور أحدا .

أخلص للعلم ، ووهبه نفسه ، فانقطع له ، ووفقه الله إلى أن يسلك سبيل التأليف فسلكه متزودا له ، خبيرا بمناهجه ورسومه ، فأنتج إنتاجا وفيرا وأسهم فى بناء الثقافة الإسلامية وألف فى أكثر فروعها ، ومن كتبه ما طبع وأفيد منه ، ومنها ما هو بسبيل ذلك .

مؤلفاته :

ألف البرهان فى علوم القرآن ، وألف الذهب الإبريز فى تخريج أحاديث العزيز ، فى الحديث ، وألف البحر المحيط فى أصول الفقه ، وألف خادم الرافعى والروضة فى فروع فقه الشافعية ، وكل من هذه الكتب يعتبر أصلا معتدا به فى فنه ، ومرجعا وثيقا فى موضوعه ، وله كتب غيرها أشارت إليها كتب التراجم ، وقد ذكر له صاحب كشف الظنون غير ما تقدم ما يأتى :

إعلام الساجد ، بأحكام المساجد ؛ تجلى الأتراح ، فى شرح تلخيص المفتاح . تشنيف المسامع ، بشرح جمع الجوامع . تفسير القرآن إلى سورة مريم . التنقيح فى شرح الجامع الصحيح للبخارى . خبايا الزوايا فى الفروع . الديباج بشرح المنهاج للنووى فى الفروع . ربيع الغزلان فى الأدب . سلاسل الذهب فى الأصول . شرح تنبيه أبى إسحق الشيرازى فى الفروع . شرح الوجيز للغزالى فى الفروع . عقود الجمان ، وتذييل وفيات الأعيان . الغرر السوافر ، فيما يحتاج إليه المسافر . الفتاوى . قواعد فى الفروع ، الإجابة لإيراد

ما استدركته عائشة على الصحابة ، الأزهية فى أحكام الأدعية . كشف المعانى فى الكلام على قوله تعالى : «ولمَّا بَلَغَ أَشُدَّهُ» . لقطة العجلان ، وبلة الظمآن ، فى أصول الفقه والحكمة والمنطق . نثر اللآلى . وله كتب غيرها[1].

منهجه فى التأليف :

إذا صح أن نتخذ من كتاب إعلام الساجد الذى عالجنا تحقيقه نموذجا لمنهجه فى التأليف أمكننا أن نقول : إنه منهج علمى سليم ، يلم فيه المؤلف بأطراف الموضوعات فى استقصاء وتثبت ، وتغلب عليه الذاتية العلمية فتلوح عليه أمارات الاجتهاد ، لا التقليد ، لا ترهبه شهرة العلماء وألقابهم فينازل أعلام الحديث والفقه يناقشهم ويجادلهم ويبادلهم الحجج والدلائل ، يميل غالبا إلى الإيجاز والاختصار حتى فى رواية الحديث فيكتفى أحيانا منه بالأطراف ومواضع الأدلة ، وهو مع ذلك محرر العبارة ، قليل الاستطراد يهجم على موضوعه دون مراوغة ولا احتيال ، شأن الواثق بعلمه ومقدرته ، يتخير الأساليب التى تنضح عليها ثقافته اللغوية والأدبية ، ويرصعها بغرائب اللغة ، وفرائد الشعر ، فهو عالم من قلة العلماء الذين لم تختصم فى أذهانهم ملكات الفقه والأدب .

---

(١) للأستاذ المحقق أبى الفضل ابراهيم دراسة وافية عن مؤلفات الزركشى فى مقدمة كتاب البرهان للزركشى الذى قام بتحقيقه نبه فيها للمصادر التى أشارت الى هذه المؤلفات .

اسمه ومولده ووفاته :

فى شذرات الذهب ، وفى الدرر الكامنة ، وفى كشف الظنون ، وبأول كتاب إعلام الساجد : أن اسمه محمد بن بهادر بن عبد الله الزركشى بدر الدين الشافعى المصرى . وذكر بعض من ترجم له أن اسمه محمد بن عبد الله ابن بهادر . واتفق الجميع على أن مولده سنة ٧٤٥هـ. ووفاته سنة ٧٩٤هـ[1]

---

(١) الدرر الكامنة فى أعيان المائة الثامنة ٣:٣٩٧ . شذرات الذهب فى أخبار من ذهب ٣٣٥ : ٦ هدية العارفين بأسماء المؤلفين . وآثار المصنفين ٢:١٧٤ كشف الظنون عن أسامى الكتب والفنون .

منهجنا فى تحقيق كتاب اعلام الساجد

مهمة المحقق فى مثل كتاب إعلام الساجد تقويم النص وتحريره وتصفيته من شوائب التصحيف، ورجْعه إلى الأَصل الذى حرره المصنف أو قريب منه بما فى الوسع ، وتيسير فهمه على القارئين . وأول خطوة فى ذلك أن يستنسخ المحقق من الأَصل الذى وقع عليه اختياره النسخة التى يريد تحقيقها نسخا صحيحا ثم يقابلها على الأَصل ، ويتلو ذلك أن يتفهم النص تفهما دقيقا ، فإنَّ تعسر فهمه يكون من أَمارات التصحيف غالبا ، وإذا استقام له ذلك ، انتقل إلى ماعساه يكون فى النص من آيات كريمة ، فيضبطها بالشكل ، ثم يشير إلى سورها وأَرقامها فى تلك السور . وإلى الأَحاديث النبوية فيخرّج ما يمكنه تخريجه منها ويستكملها إن رأَى حاجة إلى ذلك ، ثم يضبط غريبها ويشرح ما يحتاج إلى الشرح منه ، ويفعل مثل ذلك فى الشاهد من الشعر ، فيشير إلى قائله وإلى القصيدة التى ورد فيها ويفسر الغريب منه ، ويعمد إلى النصوص التاريخية فى الكتاب فيستوثق من صحتها ، ويربطها بحوادثها بالرجوع إلى مظانها ، ولا يفوته أَن يضبط ما يحتاج إلى الضبط من رجال الحديث وأَن يترجم لبعض الأَعلام التى يرى أَنها فى حاجة إلى الترجمة . ولا يسترسل فى ذلك حتى لا ينقلب الكتاب إلى كتاب تاريخى . كما لا يفوته أَن يفسر مافى عبارات المؤلف مما يحتاج إلى تفسير ، وفى جميع تلك الخطوات حتم عليه أَن يشير إلى مصادره فيما حقق معيّنًا الكتاب والصفحة من تلك المصادر ، وقد فعلت ذلك كله . كما

أنى تركت ضبط بعض الألفاظ مما يحتمل ضبطين أو أكثر خشية أن يظن القارئ أن ليس للكلمة إلا ضبط واحد، واستأنست فى تمحيص بعض الأحكام الواردة فى الكتاب على مذهب الإمام الشافعى بالأستاذ الشيخ محمود عبد الدائم أستاذ الفقه الشافعى بكلية الشريعة سابقا وعضو لجنة الفتوى بالأزهر – إذ أنى حنفى المذهب – وقد تفضل بالمعونة مشكورا، وقد دعانى سوءُ النسخ وكثرة التحريف إلى الرجوع إلى أصول أكثر النصوص التى أوردها المؤلف فى مصادرها الأولى لأقوم منها النص وأتعرف إلى مواطن التحريف فوفقت بذلك إلى تصويب كثير مما حرّف وأعيانى كما أعيا غيرى ممن توسمت فيهم المران والخبرة تصويبُ بعضه فأشرت إليه .

هذا هو منهجى فى التحقيق وقد لقيت من عملى هذا نصبا، فالنسخة التى اعتمدت عليها فى التحقيق – وإن كانت حسنة الخط ظاهرا – قد حشيت بالتحريف لما سنبينه . وحال النسخ الأخرى حال تلك النسخة أيضا ، وصادفنى أن ناسخ الأصل ذكر بعض الأرقام فى آخر الباب الأول فقال : « الخامس والعشرون بعد المائة » ولم يذكر تحت الرقم شيئا ولم يُذكر هذا الرقم فى النسخ الأخرى وربما كان ذلك خطأً منه فقد ظن بعد أن فرغ من المسألة التى قبل هذا الرقم أن هناك شيئا بعدها فكتب الرقم ولما لم يجد شيئا تركه دون أن يطمس عليه ، كما أنه أسقط الحكمين الثامن والثلاثين والتاسع والثلاثين من الباب الرابع وانتقل من السابع والثلاثين إلى الأربعين ونبه بالهامش على أنهما سقطا من الأصل ، وقد وُضع تحت هذين الرقمين فى نسختى ب ، ج ما بعدهما من المسائل فاختلف الترتيب بين النسخ فى أرقام المسائل بعد الرقم السابع والثلاثين ولكن لم يخلّ ذلك بمسائل

الباب ، وقد أسقط ناسخ الأصل أيضا الحكمين الثانى والعشرين والثلاثين بعد المائة بأرقامهما من الباب الرابع ولم ينبه عليهما فاستكملتهما من النسخ الأخرى وترك المصنف نقل نص بظهر ورقة ٩٥ وأشار إلى مصدره فنقلته من ذلك المصدر وهو الأحكام السلطانية للماوردى ونبهت عليه فى موضعه .

ولعلى فيما نهجت أكون قد وفقت إلى إخراج صورة من الكتاب إن لم تكن مطابقة للأصل ، فأرجو أن تكون قريبة منه ، وعذرى فيما فاتنى من تصويب وتحرير ، سوءُ نسخ النسّاخ وهو عذر مقبول لدى أرباب التجربة والتحقيق .

التعريف بنسخ الكتاب

١ ـ النسخة الأزهرية

لم يكن لدينا للكتاب حينما شرعت فى تحقيقه إلا نسخة واحدة هى النسخة الأزهرية بعد أن استسلمنا لليأس من وجود نسخ أخرى برغم البحث الجاد الواسع فكان طبيعيا أن تكون هى الأصل فى التحقيق حيث لم يكن هناك غيرها . وقد قاسيت فى تحقيقها صعوبات لسوء النسخ وكثرة مافيه من تصحيف وسقط واضطراب أشرت إليه فى مواطنه وسيعلم منه القارئ مقدار الجهد والنصب الذى بذلته فى تقويم الكتاب .

وكان من حظ الكتاب أو من حظى أن أعثر له على نسخة ثانية ثم ثالثة ثم رابعة فشرعت أراجع عليها من جديد ، وآخذ منها ما يفيد ، فاستبان المستعجم من الأصل واستكمل المنقوص منه وصار الشك فى بعض التصويبات يقينا وأخذ الكتاب صورة أرجو أن تكون قريبة من الكمال .

ولم يغير العثور على هذه النسخ المتعددة من منهجى فى اتخاذ النسخة الأزهرية أصلا فى التحقيق لأنها فى الغالب منقولة عن نسخة المصنف ، فقد قال ناسخها : « والنسخة التى نقلت منها سقيمة جدا ، وقد بيض المصنف فى نسخته مواضع » ورغم ما فيها من نقص أكملته من النسخ الأخرى ومافيها من إهمال للنقط ، فإن نقصها وتصحيفها دون مافى غيرها من النسخ كما أن مسائلها رتبت ترتيبا دقيقا وأشير فيها إلى ما أهمله المصنف من المسائل ، وكان من توفيق الله أن تكون هذه النسخة كاملة عدا أربع مسائل ذكر لنا

الناسخ أرقامها ولم يذكر تحت الأرقام شيئا ، اثنتان منها نبه الناسخ على أنهما سقطتا من الأصل كما أشرنا إلى ذلك فيما سبق ، واثنتان منها سقطتا من الناسخ وأكملناهما من النسخ الأخرى وعدا بياضات يسيرة متفرقة استطعنا أن نعرف ما فيها بالرجوع إلى المصادر التى اعتمد عليها المصنف وإلى النسخ الأخرى .

وهى حسنة الخط فى الظاهر إلا أنها حشيت بالتصحيف لسقم خط الأصل المنسوخ منه ، وقلة حظ الناسخ من العلم . وقد اعتذر الناسخ من التحريف فقال فى آخر النسخة : « والنسخة التى نقلت منها سقيمة جدا وقد بيض المصنف فى نسخته مواضع » وقال أيضا : « علقه لنفسه على استعجال لأمر اقتضاه الحال » .وهى خلو من الإعجام إلا فى القليل على المعتاد من الخط فى ذلك العصر . وكثيرا ما يقع اللبس فى بعض الكلمات لهذا السبب لاحتمال أن تقرأ على أوجه مختلفة يقع على عاتق المحقق مسئولية اختيار أنسبها وقد يرجح أحدها ويكون المراد غيره ولا يحسن الاعتذار عن ذلك إلا المنصفون .

وتقع النسخة فى ثمان ومائة ورقة ، وبالصفحة ثلاثة وعشرون سطرا وفى السطر ما بين إحدى عشرة واثنتى عشرة كلمة وعنوان الكتاب على الصفحة الأولى منه بخط واضح ، وتحته اسم المؤلف ، وعناوين المسائل بالمداد الأحمر ، وعلى الصفحة الأولى تمليكان أحدهما للسيد احمد بن عبد الحق العبدلاوى الشافعى ١٠٨٤ والثانى للسيد عبد القدوس العبدلاوى سنة ١١٠٣هـ

وهذه النسخة هى من مكتبة رواق الأحناف التى ضمت إلى المكتبة الأزهرية . برقم ١٥٨٢ من الفقه العام وقد رمزنا إليها بالأصل .

٢ ـ نسخة دار الكتب

هذه النسخة من دار الكتب المصرية وهى على التحقيق قطعة من نسخة ، فقد صورتها الدار من مكتبة الجامع المقدس بصنعاء على أنها نسخة كاملة للكتاب ، وتبين بعد بحثها أن ما فيها من الكتاب هو ست لوحات ونصف أعنى ست ورقات ونصفا ، وباقيها من كتاب تاريخى آخر مشابه لكتاب إعلام الساجد فى موضوعه حتى ليبدو للقارىء أنهما كتاب واحد .

وفى كل صفحة منها خمسة وعشرون سطرا ، وفى كل سطر مابين احدى عشرة واثنتى عشرة كلمة ، وخطها حسن إلا أن بعض كلماتها وعنواناتها بالمداد الأحمر فلم تظهر فى التصوير فبقى مكانها خاليا ، وفيها شىء كثير من التحريف ، وبينها وبين النسخة الأزهرية اختلاف أشرنا إليه ، وقد أفدنا منها بعض الفائدة وقد كتبت سنة ٨٩١هـ ورمزنا إليها بألف وهى بدار الكتب برقم ب ٣١٤٥

٣ ـ النسخة الخيرية

هذه النسخة من مكتبة الأستاذ أحمد خيرى العامرة بروضة خيرى بدسونس وهى من المكتبات الخاصة التى تمثل العصور الزاهرة للنشاط العلمى الإسلامى ، حيث كان العلماء يتنافسون فى اقتناء المكتبات ويبذلون فى تكوينها النفيس من الجهد والمال خدمة للعلم ، وتيسيرا على العلماء ، وقد تفضل صاحبها مشكورا فأعارها لنا واستحق من الله الأجر ، واستوجب منا جزيل التقدير والشكر .

وتلى هذه النسخة فى الضبط والقيمة العلمية النسخة الأزهرية برغم أنها أقدم من الأزهرية ، فقد كتبت سنة ٨٦٧ هـ أى بعد وفاة المؤلف بنحو ثلاث وسبعين سنة ، لأن الأزهرية رتبت مسائلها ترتيبا دقيقا ، وأشير فيها إلى ما أهمله المصنف من المسائل وإلى ما تركه فى نسخته من بياضات ، ذلك إلى أنها ربما تكون منقولة من نسخة المؤلف كما بينا .

وهى نسخة كاملة عدا المسألتين اللتين نبه ناسخ الأزهرية على أنهما سقطتا من الأصل ، وخطها من جيد المعتاد من الخطوط فى ذلك العصر ، وهى أكثر نقطا من الأزهرية ، وعلى هامشها رموز المقابلات ، وبها المسألتان اللتان سقطتا من الأزهرية وهما المسألتان اللتان تحت رقمى ١٢٢ ، ١٣٠ من الباب الرابع ، وفى بعض المواضع منها زيادات تكمل ما نقص من الأزهرية .

وقد اختلفت فى أرقام المسائل عن الأزهرية ، لأن الأزهرية أشارت إلى ما فى نسخة المصنف من نقص المسألتين ، الثامنة والثلاثين ، والتاسعة والثلاثين من الباب الرابع ، واحتفظت برقميهما دون أن تكتب تحتهما شيئا فانضبط عدد مسائله وهى ١٣٧ مسألة ، إذا أسقطنا منها ما تركه المصنف وهما مسألتان صارت ١٣٥ مسألة ، أما الخيرية فلم تشر إلى ذلك ، وملأت هذين الرقمين مما بعدهما فاختلف ترتيب المسائل تحت أرقامها فى النسختين واضطر ناسخ الخيرية أن يسقط الرقمين السابع والثمانين والثامن والثمانين ليستكمل عدة أرقام المسائل فى آخر الباب . وتقع فى ٢٢٣ صفحة من القطع الصغير وعدد سطور كل صفحة ٢٣ سطرا ، وفى السطر ما بين اثنتى عشرة وخمس عشرة كلمة ، وبصفحة العنوان تمليك غير

مؤرخ ، وقد قرأها الأُستاذ احمد خيرى وعلق على هامشها تعليقتين أُدبيتين وأُخرى دينية ووضع لها فهرسا بخطه قريبا مما وضعته قبل أَن أَعثر عليها ، وقد أَلحقه بآخرها وقد رمزنا إليها بالرمز ب .

٤ – نسخه رواق الشوام

هذه النسخة من مكتبة رواق الشوام التابع للجامع الأَزهر وليست كاملة وينقصها من الأَول مقدار الربع وقد بدأَت بالمسأَلة السابعة عشرة من الباب الأَول ، وتقع هذه المسأَلة فى الورقة الرابعة والعشرين من الأَصل الذى عدد ورقاته ١٠٨ ورقة وخطها على المعتاد من الخطوط فى عصر كتابتها وليس عليها تاريخ النسخ ، وربما كان فى القرن العاشر كما يبدو من ورقها ، ونسخها مشوه تشويها قبيحا ، وندر أَن تسلم صفحة من سقط ، وأَن يسلم سطر من تصحيف ، لذلك فهى قليلة الفائدة فى التحقيق العلمى ، وعدد صفحاتها ١٣٦ صفحة من القطع الكبير وعدد سطور كل صفحة ٢٥ سطرا وفى السطر ما بين اثنتى عشرة وخمس عشرة كلمة ، وقد اضطرب ترتيب أَرقام الباب الرابع فيها كما اضطرب فى النسخة الخيرية وسقطت منها المسأَلة التى تحت رقم ١٠٥ من هذا الباب وهى على ما فيها لم تخل من فائدة وقد رمزنا إليها بالرمز ، ج .